مجلة تصدر في السبت الأول من كل شهر

تقدُّم

رئيس التحرير:
أسامة العبدالرحيم

العدد العاشر - أكتوبر ٢٠٢٤ | INFO@TAQADOOM.COM | TAQADOOM | TAQADOOM.COM

تقدُّم

مجلة شهرية

تصدرها منصة تقدُّم

رئيس التحرير

أسامة العبدالرحيم

مستشار التحرير

أحمد الديين

نائب رئيس التحرير الأول

حمد العيسى

نائب رئيس التحرير الثاني

هلا عبدالله

سكرتير التحرير

ربيع ديركي

مصمم الغلاف

جيفارا عبد القادر

دليلك إلى «تقدُّم»

كُتَّاب المقالات

«العدد تفاعلي»

تستطيع الوصول إلى المادة عن طريق الضغط عليها بالفهرس

من فلسطين إلى لبنان... عندما يصوغ الفعل المقاوم حلم العرب

بقلم: د. خالد حدادة

الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني

ص ٦

ليست غزة.. ليست فلسطين بل المنطقة العربية بأسرها

بقلم: بشار المنيّر

عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري الموحد/ رئيس تحرير صحيفة "النور" السورية

ص ٨

الحرب لن تنتشل الكيان من مآزقه!

بقلم: نضال سعيد مضيه

نائب الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني

ص ١٠

دور صنعاء الجيو-سياسي في معركة طوفان الأقصى

بقلم: أنس القاضي

كاتب من اليمن

ص ١٢

طوفان الأقصى الذي فعل فعلته ومتطلبات المرحلة

بقلم: رضي الموسوي

كاتب من البحرين

ص ١٤

- المقالات المنشورة تُعبر عن آراء كُتَّابها فقط، ولا تُعبر بالضرورة عن رأي مجلة تقدُّم.
- ترتيب المواد يخضع لضرورات الاخراج الصحافي.

المرأة / مقابلة

مشروع تعديلات قانون الأحوال الشخصية العراقي: مدنية الدولة في مواجهة القوى السياسية الرجعية

حوار هنوف شملان مع الأستاذة شميران مروكل

ص ١٦

داخل العدد

رأي « تقدُّم »

سنة على طوفان الأقصى: وحدة المصير ... مقاومة على درب التحرير

ص ٥

فكر وفلسفة

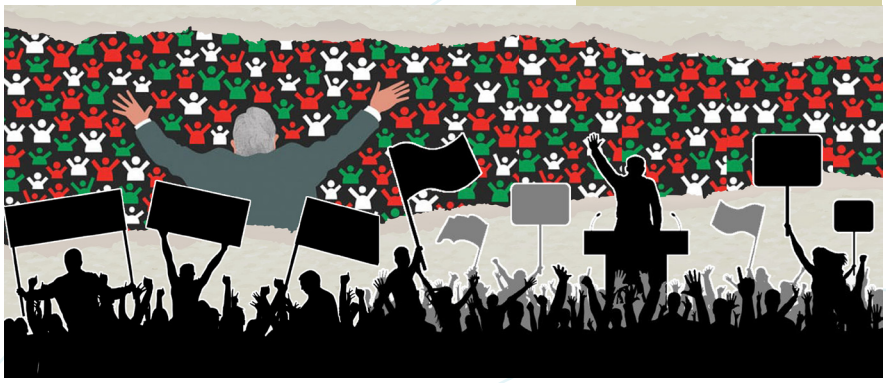

ملاحظات حول الشعبوية من منظور يساري

بقلم: أحمد الديين

ص ٢٠

فكر وفلسفة

في مفهوم أسبقية الواقع على الفكر وعملية التغيير

بقلم: ربيع ديركي

ص ٢٤

وجوه وأحداث

وقائع تأسيس الحركة الطلابية الكويتية قبل ستين عاماً

ص ٢٩

تقدُّم
TAQADOOM

أوهنُ من بيتِ العنكبوت

سنة على طوفان الأقصى: وحدة المصير ... مقاومة على درب التحرير

رغم المجازر الوحشية، التي اقترفها العدو الصهيوني، والدمار الشامل والتضحيات الجسام والمعاناة الرهيبة، التي تعرّض لها أهلنا الصامدون في غزة طوال سنة كاملة منذ "طوفان الأقصى"، إلّا أنه رغم ذلك كله يبقى الطوفان عملاً بطولياً استراتيجياً نوعياً هزّ أركان الكيان الصهيوني ووجّه ضربة أليمة للمنظومة العسكرية والأمنية الصهيونية.

والأهم، أنّ الطوفان قد أعاد الاعتبار إلى المقاومة بوصفها الخيار الأساسي الأول أمام شعبنا العربي الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وأبرز مآثر الصمود الشعبي الفلسطيني الأسطوري في وجه آلة القتل والدمار الوحشية الصهيونية، وقطع الطريق على محاولات التآمر الصهيوني- الإمبريالي المحمومة لتصفية القضية الفلسطينية، وطوى صفحة العار المتمثلة في اتفاقات أوسلو الخيانية.

وفي الوقت ذاته فقد كشف الطوفان أنّ الإمبريالية الغربية، وبالأساس الإمبريالية الأميركية ليست مجرد داعم مساند للكيان الصهيوني الغاصب، وإنما هي شريك كامل له في عدوانه وجرائمه، مثلما فضح تخاذل ما يسمى المجتمع الدولي وتواطؤه، وعرى عجز بعض الأنظمة الرسمية العربية، وأبرز تآمر أنظمة التطبيع وضلوعها في إسناد العدو.

وفي المقابل فقد أبرز الطوفان بداية تحرر شعوب الغرب من سطوة الدعاية الصهيونية الخادعة، حيث بدأ يتشكّل رأي عام شعبي مناصر للقضية الفلسطينية في أوروبا وأميركا.

وأما في بلداننا العربية، فإنّ معظم شعوب الأمة العربية الخاضعة لقيود الاستبداد السلطوي أو المكوية بنيران الحروب الأهلية والصراعات الداخلية المدمرة، لم تتمكن، بكل أسف، من أداء واجبها في التضامن مع الشعب العربي الفلسطيني والمقاومة والمشاركة في مواجهة العدو الصهيوني، ما يؤكد حقيقة ارتباط الصراع مع العدو الداخلي والعدو الخارجي، وأن النضال من أجل الحرية والخلاص من الاستبداد وإطفاء نيران الحروب الأهلية هما المدخل نحو المشاركة في معركة الكفاح ضد الهيمنة الإمبريالية والتصدى للعدوان الصهيوني.

ويبقى الدور المشهود هو دور قوى الإسناد العربية خصوصاً في لبنان واليمن، والدور المساند لإيران في التصدي للعدوان الصهيوني الإمبريالي، ما يؤكد حقيقة أنّ الصراع مع العدو الصهيوني وشركائه ليس مجرد قضية وطنية فلسطينية، وإنما هو صراع تحرري وطني ذو أبعاد قومية وأممية.

واليوم، وفي هذا الظرف العصيب، الذي أصبح فيه لبنان وشعبه ومقاومته في قلب المواجهة وليس مجرد طرف مساند، حيث يتعرض إلى عدوان صهيوني - أميركي غاشم، فإننا نستذكر ذلك التاريخ الطويل من مسلسل الاعتداءات والمجازر الصهيونية، التي استهدفت لبنان ونسترجع معها بفخر السجل المشرف للمقاومة اللبنانية، وأبرزها الاحتلال الصهيوني لبيروت في العام ١٩٨٢، وتحرير الجنوب في العام ٢٠٠٠، وحرب العام ٢٠٠٦، ما يؤكد الحقيقة الثابتة بوحدة المصير بين الشعبين الفلسطيني واللبناني... وضرورة مواصلة المقاومة حتى التحرير.

وفي هذا السياق فإنّ المهمة الأولى، التي تبرز أمام شعوب أمتنا العربية وقواها التحررية، يفترض أن تتمثل في التحرك الجاد للفكاك من قيود الاستبداد والتهميش، وتجاوز التناقضات الجانبية، وصولاً إلى المشاركة الفاعلة في معركة الأمة ومواجهة العدو ودعم الصمود الشعبي الفلسطيني واللبناني وإسناد قوى المقاومة، ورفض التطبيع مع الكيان الصهيوني.

«هيئة التحرير»

بقلم: د. خالد حدادة

الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني.

من فلسطين إلى لبنان... عندما يصوغ الفعل المقاوم حلم العرب

كتب في تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٥

في مواكبة الأحداث الأليمة والمجازر الجبانة التي ارتكبها العدو، في لبنان، ضد المدنيين وضد المقاومين، بما فيها المجازر "الحضارية" المرتكبة بواسطة تفجير أدوات التواصل، ومع استمرار المجازر وعملية الإبادة الجماعية في غزة والضفة، تذكرت ما دار بيني وبين الرئيس نبيه بري في آخر لقاء بيننا. اللقاء كان بهدف البحث في القسم اللبناني من حملة التضامن مع المقاوم الرمز جورج عبدالله، والتي بدأت في فرنسا من قبل بعض النواب الفرنسيين اليساريين، وتحديداً من حزب "فرنسا الأبية" و"الحزب الشيوعي الفرنسي". وطبعاً كان لا بد أن يتناول الحديث موضوع الساعة، حرب الإبادة في غزة وإسناد المقاومة الإسلامية واللبنانية لغزة في معركتها.

في بداية حديثه قال الرئيس بري، وهو يبدي رأيه في الفرق بين عامَي ٢٠٠٦ واليوم، أنه في العام ٢٠٠٦ كانت الحرب تدور بشكل خاص بين المقاومة والعدو، لأن شعارها الأساسي كان تبادل الأسرى من الجانبين، وحتماً الاتفاق على وقف إطلاق النار الذي اختتم باتفاقية، كنت وأنا في موقعي كأمين عام للحزب الشيوعي اللبناني، وما زلت في موقفي كشيوعي وأمين عام سابق، أؤكد أنه الاتفاق الذي أخذ منا بالسلم

والمفاوضات ما لم يستطع العدو فرضه بالحرب، بفعل المقاومة وصمود الشعب اللبناني وخاصة صمود الجنوبيين، قال الرئيس بري: "الفرق الأساسي انهم اليوم يريدون تهجير أهل الجنوب، وليس إبعاد المقاومة فقط"..

ما يجري اليوم، ثبت لدي حقيقتين:

الأولى: إن المشروع الإمبريالي – الصهيوني، الأساسي، الذي طواه "بن غوريون" مؤقتاً، وقال إن "الاستقلال" هو خطوة على طريق مشروع هرتزل، وأعاد نتنياهو رفع خارطته في الأمم المتحدة، هو مشروع مستمر، وليس مشروع الصهاينة فقط، بل مشروع الإمبريالية الأميركية بالأساس، وهو في جوهر مشاريعها للشرق الأوسط سواء أكان "حقيقة تاريخية"، أم تجسيداً "بحيثية اقتصادية – سياسية" تكون فيه هذه "الدولة" رأس حرب الإمبريالية الدائم في الشرق الأوسط، أي في رسمها "لسايكس – بيكو" الجديد الذي كان الأميركي يعتبره قد "مات"، ويجب استبداله بإعادة رسم الخارطة بالدم.

بالاستنتاج: الأميركي هو صاحب القرار وهو العدو الأول لأمتنا، وما "الدولة" المزروعة إلّا أداة تنفيذ للأميركي وللإمبريالية العالمية.

الثانية: أن "طوفان الأقصى"، بجوهره، كان معركة تدخل ضمن إطار "الدفاع المسبق" من أجل إفشال خطة أميركا و"إسرائيل" وحلفائهما بتهجير غزة، وبتنفيذ الممر الاقتصادي الذي كان قد بدأ يتحقق عبر مشروع التطبيع مع بعض الأنظمة العربية، ولذلك كان "طوفان الأقصى"، عدا عن بعده الديني (الأقصى)، والإنساني (إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين)، له بعد قومي – تقدمي واضح ولو دون إعلان، وهو منع الإمبريالية الأميركية من حل أزمتها مجدداً على حساب شعب غزة، شعب فلسطين وفقراء العرب والعالم. نعم بذلك "غزة"، بدماء أبطالها ومقاوميها، تدافع عنّا جميعاً، عن العرب وأحرار العالم.

إن "طوفان الأقصى" معركة سيسجل تاريخ الصراع مع العدو نتائجها الواضحة، رغم الخسائر والآلام.

الخسائر والآلام لها أسبابها الواضحة:

- احتضان الإمبريالية العالمية للعدو بكل ما يعني الاحتضان، تمويلاً وتسليحاً وتخطيطاً ومشاركة عملية، وهذا ما يثبت فعلياً الفرق الطبيعي في موازين القوى التقنية والمادية.

- التآمر العربي الذي كان يتهيأ للتطبيع وإذا بالطوفان يجمد مشاريعه، ممَّا جعل بعض الأنظمة تجمد خطواتها علناً وتزيد من مشاركتها الفعلية إلى جانب العدو.

- أوهام "الدولة الفلسطينية المستقلة" إلى جانب "دولة العدو". هذه الأوهام التي أثرَّت سلباً على محاولات توحيد المقاومة والشعب الفلسطيني في إطار مشروع مقاوم وجهته الاستراتيجية واضحة تحرير فلسطين بحدودها التاريخية الكاملة وعاصمتها القدس.

أما نتائج المعركة التاريخية والايجابية فيمكن اختصارها:

- قدرة المقاومين، رغم اختلال ميزان القوى، على اختراق التحصينات المادية والإلكترونية للعدو.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: بشار المنيّر

عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري الموحد
رئيس تحرير صحيفة "النور" السورية

ليست غزة.. ليست فلسطين بل المنطقة العربية بأسرها

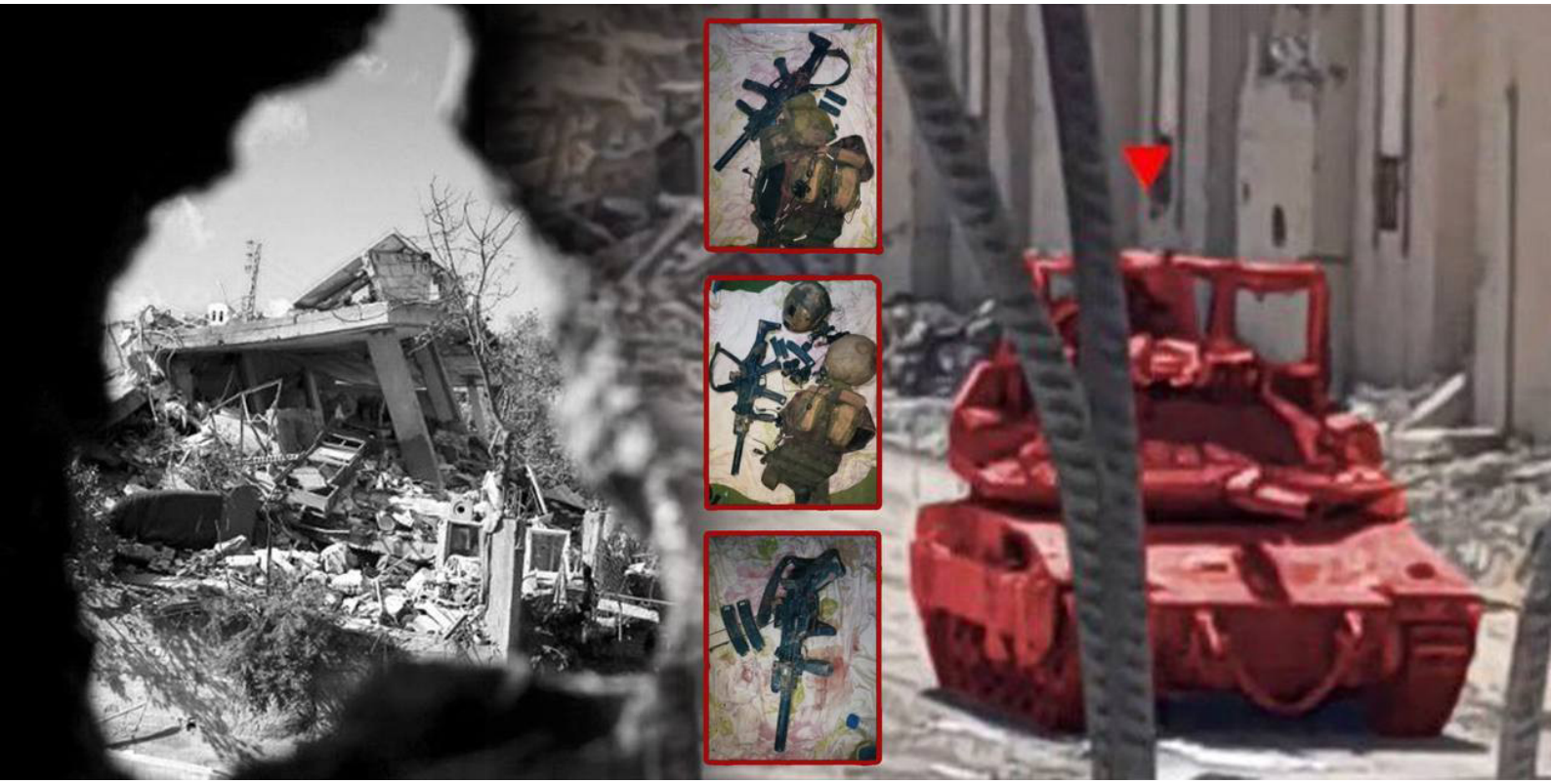

كتب في تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٣

في استعراض سريع للسياسات الأميركية منذ خمسينيات القرن الماضي، يمكن اكتشاف المنطق الأميركي في التعامل مع دول العالم وشعوبه.. إنه منطق القوة والغطرسة وفرض الإرادة، وتجيير جميع المتغيرات الإقليمية والعالمية لمصلحة طغمة المصارف وشركات السلاح ومهووسي إشعال الحروب، ووفق هذا المنطق المُغرق في عنصريته، لا يجوز أن تقول (لا)، لأيّ ضغوط سياسية أو عسكرية أميركية تجاه سياسات مستقلة لدولة ما.. أو هبّة لشعب من شعوب العالم في وجه هيمنة المصالح الأميركية.. إنه ذنب عظيم لا يُغتفر، عند الإدارات الأميركية المتتابعة!

هذا المنطق الأميركي اختبرته الشعوب العربية منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي، عندما طُرحت مشاريع (ملء الفراغ.. حلف بغداد) في سورية، والعدوان الثلاثي على مصر، ومحاولة احتلال لبنان، كما اختبرته الشعوب العربية بعد أن تحوّل الكيان الصهيوني من الرعاية البريطانية إلى الحماية الأميركية، تمهيداً لترتيب المنطقة العربية التي تحتوي النفط والموارد الأخرى، وفقاً للمصالح الأميركية والصهيونية.

لن نطيل في تفاصيل المخططات الأميركية، لكن الواضح أن جميع التغيرات التي طرأت على الصعيد الدولي منذ أواسط القرن المنصرم،

لم تؤدّ إلّا إلى ازدياد شراسة السياسات الأميركية، ودفاعها المستميت عن قيادتها للسياسة والاقتصاد العالميين.

منذ ما قبل النكبة عام ١٩٤٨، روى دم الفلسطينيين وأشقائهم العرب ترابَ فلسطين.. ولم يستسلم الشعب الفلسطيني يوماً لأوهام القوة والضعف، ولا لواقع الكيان الصهيوني المدجّج بالسلاح والدعم الأميركي.. ولا لخيام اللجوء في الشتات، والانتظار على أبواب المؤسسات الخيرية، بل تحوّل الذين اغتُصبت ديارُهم وحقوقهم إلى خنجر في خصر الكيان المحتل، وهاجس يقضّ مضاجعه ليل نهار.

لن نسترسل طويلاً في التذكير بعمليات المقاومة الفلسطينية الباسلة خلال العقود الماضية، لكننا نؤكد هنا أن عملية (طوفان الأقصى) وقد مر عام على الزلزال الذي أحدثته في العمق الهيكلي للكيان الصهيوني، ليست بداية الردع الفلسطيني لأوهام الاستسلام، ولن تكون النهاية، مهما أسفرت عنه مجازر الصهاينة التي يرتكبونها في اجتياح غزة، ومهما آلت إليه تسوياتٌ تسعى إليها الإدارة الأميركية وأصدقاؤها في المنطقة تحت شعارات إنسانية.

المسألة هنا تتجاوز الاحتلال الصهيوني، والحقّ الفلسطيني المشروع، فقد وضع المخطّطُ الأميركي- الصهيوني الشعوبَ العربية أمام استحقاقٍ مصيريّ، هو مقاومة الاستباحة الصهيونية للمنطقة العربية بأسرها، بادئةً بمحاولة إفناء مفهوم المقاومة لدى الشعب الفلسطيني، والقضاء على جدلية الأرض والشعب، حتى إذا تطلّب الأمر ترحيل الفلسطينيين إلى الصحارى، والتفرّغ بعد ذلك، بدعم من قلعة الاستعمار الحديث ومُشعل الحروب وناهب الثروات الأميركي، للهيمنة النهائية على منطقة كانت السيطرةُ عليها تشكّل، منذ خمسينيات القرن الماضي، همّاً دائماً لدى الإدارات الأميركية المتعاقبة.

الإدارة الأميركية تستميت اليوم لإبقاء سيادتها على السياسة والاقتصاد العالميين، في ظل ترنّح هذه السيادة، بعد نزوع دول العالم إلى فضاء عالمي آمن ومستقر وخالٍ من الحروب والتدخل العسكري والعقوبات والحصار وفرض الإرادة، فضاء عالميّ متعدّد الأقطاب يراعي مصالح شعوب العالم المستقلّة وحقوقها.

لقد بات واضحاً لدى الأميركيين أن تطويع روسيا أصبح مستحيلاً، وأوروبا (الناتو) بدأت بالبحث عن شروط للأمن الأوروبي بعيداً عن الإملاءات الأميركية، فاستمرار التصعيد يؤدّي إلى مشهد واحد: حرب مجنونة ليس للأوروبيين فيها ناقة ولا جمل!

الأميركيون اليوم سيسعّرون نيران الأزمات في جميع بقاع الأرض، فهم في أميركا الجنوبية واللاتينية لمنع التحول الديمقراطي بعيداً عن التبعية الأميركية، وهم في إفريقيا لمنع تسوية سياسية في السودان وإثيوبيا ودول جنوب الصحراء، وهم في آسيا وبحر الصين لتوتير الأوضاع مع الصين الشعبية.

المنطقة العربية، بثرواتها وموقعها، تشكّل سنداً رئيسياً لاستدامة وحدانية القطب الأميركي وتفرّده في إدارة العالم وفق مصالحه، وهذا ما

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: نضال سعيد مضيه

نائب الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني

الحرب لن تنتشل الكيان من مآزقه!

كتب في تاريخ ٢٠٢٤/٩/٢٥

الطغمة اليمينية العنصرية والفاشية الأشد تطرفاً في كيان الاحتلال والعدوان تدفع المنطقة بأسرها كي تنزلق لقعر الهاوية بعد أن وضعتها على حافتها طيلة الوقت وخصوصاً في العام الأخير.

هستيريا توسيع نطاق العمليات الحربية تستحوذ على عقول المسؤولين الصهاينة الأمنيين والعسكريين والسياسيين وتتحكم في سلوكهم اليومي تحت تأثير أوهام أن فائض القوة العسكرية التي لدى كيانهم قادرة على إلحاق الهزيمة بالمعسكر العربي المعادي، وأن الدعم الغربي الإمبريالي، وخصوصاً الأميركي غير المسبوق قادر على محاصرة وإحباط أي تحرك دولي، رسمي أو شعبي، يهدف إلى لجم التوجهات العدوانية لتل أبيب، ومنعها من تفجير الأوضاع في المنطقة.

لجوء الكيان الصهيوني لتعطيل الجهود المبذولة لوقف العدوان على الشعب الفلسطيني في غزة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، وللتصعيد على الجبهة الشمالية مع لبنان والإطاحة بقواعد الاشتباك مع حركة المقاومة اللبنانية يأتي ضمن سياق السعي المحموم لجر المنطقة لأتون حرب شاملة.

الحرب هذه تتموضع على رأس أولويات رئيس حكومة الحرب والعدوان الصهيونية وأطراف داخل الائتلاف الحكومي وخارجه لأنها، أي الحرب، وفق منظورهم تشكل ضمانة أساسية لبقاء الائتلاف ورئيسه في السلطة، ولأنها وسيلة تسهم في تجميد أو تبريد التناقضات والصراعات الداخلية المتفاقمة والمستفحلة، ولأنها قد تحرف الانتباه عن أن يبقى

مسلطاً فقط على قطاع غزة والضفة الغربية وعلى ما تنفذه سلطات الاحتلال فيهما من مجازر، وحرب إبادة، وتطهير عرقي وتهجير جماعي.

مهّدت حكومة اليمين العنصري والفاشي الصهيونية لعدوانها العسكري الواسع ضد لبنان بتفعيل قدراتها التكنولوجية المتقدمة لتفجير أجهزة البيجر والأجهزة اللاسلكية بهدف القتل الجماعي لآلاف المواطنين اللبنانيين دفعة واحدة خلال دقيقة أو دقيقتين. وبالتزامن مع ذلك شنت حملة اغتيالات طالت عدداً من أبرز قادة المقاومة العسكريين معولة على إحداث صدمة في صفوف البنية القيادية للمقاومة وإشاعة أجواء من الرعب والترويع على أوسع نطاق في أوساط البيئة الحاضنة للمقاومة.

وعندما تبين أن المقاومة اللبنانية نجحت في استيعاب صدمة اغتيال عدد من أبرز قادتها العسكريين، وأن البيئة الحاضنة لها اتسعت لتستقطب طيفاً وطنياً واسعاً عابراً للمذاهب والطوائف، وسعّت آلة الحرب الصهيونية من النطاق الجغرافي لعملياتها العسكرية لتشمل جميع المناطق المؤيدة والمتعاطفة مع المقاومة، متسببة خلال ساعات في ارتقاء أكثر من ٥٠٠ شهيد وجرح ثلاثة أضعافهم أغلبهم من المدنيين، وأيضاً بهدف إحداث الصدمة والترويع.

التصعيد العسكري الصهيوني ضد لبنان يأتي على خلفية الفشل الذريع الذي لحق بجيش الاحتلال في تحجيم قوة الردع التي تتوفر للمقاومة اللبنانية والتي واصلت على مدار عام كامل توجيه ضربات نوعية موجعة للبنية العسكرية والأمنية الصهيونية التي عجزت إمكاناتها الهائلة وقدراتها التقنية العالية عن الحد من هذه الضربات، وثني المقاومة الوطنية اللبنانية عن مواصلة دعم وإسناد جبهة المقاومة في غزة، ما لم تذعن حكومة الاحتلال لمطلب وقف العدوان على غزة.

ورغم انقضاء عام كامل على الحرب الدموية التي أعقبت "طوفان الأقصى"، اتضح خلاله أن القصف الهمجي، والقتل الجماعي، والحصار القاسي، وحرمان الناس من أبسط مقومات الحياة، لم يمكّن آلة الحرب الدموية الصهيونية من تفكيك البنية التنظيمية والعسكرية للمقاومة في غزة وفي الضفة الغربية، وكسر شوكة تصديها لجحافل الغزاة، ومن إطلاق سراح الأسرى الصهاينة لدى فصائل المقاومة دون تفاوض، ومن فرض التهجير القسري على المواطنين الفلسطينيين في غزة باتجاه سيناء، توطئة لفرض التهجير على مواطني الضفة الغربية باتجاه الأردن، إلاّ أن المسؤولين الصهاينة لا زالوا تحت وهم أنهم بالقوة العسكرية الغاشمة وبالدعم الأميركي والغربي غير المسبوق، وبالتواطؤ الرسمي العربي سواء المباشر أو بالصمت، قادرون على سحق ظاهرة المقاومة في العالم العربي، وإملاء شروطهم، كما كان الحال في السابق، وتمرير مخططاتهم لتصفية القضية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر وطني لشعب (فلسطيني) يرزح تحت نير الاحتلال يتوق لإنهائه وممارسة حقوقه الوطنية العادلة كاملة غير منقوصة، وفي مقدمتها العودة وممارسة حق تقرير المصير على كامل ترابه

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: أنس القاضي

كاتب يمني

دور صنعاء الجيو-سياسي في معركة طوفان الأقصى

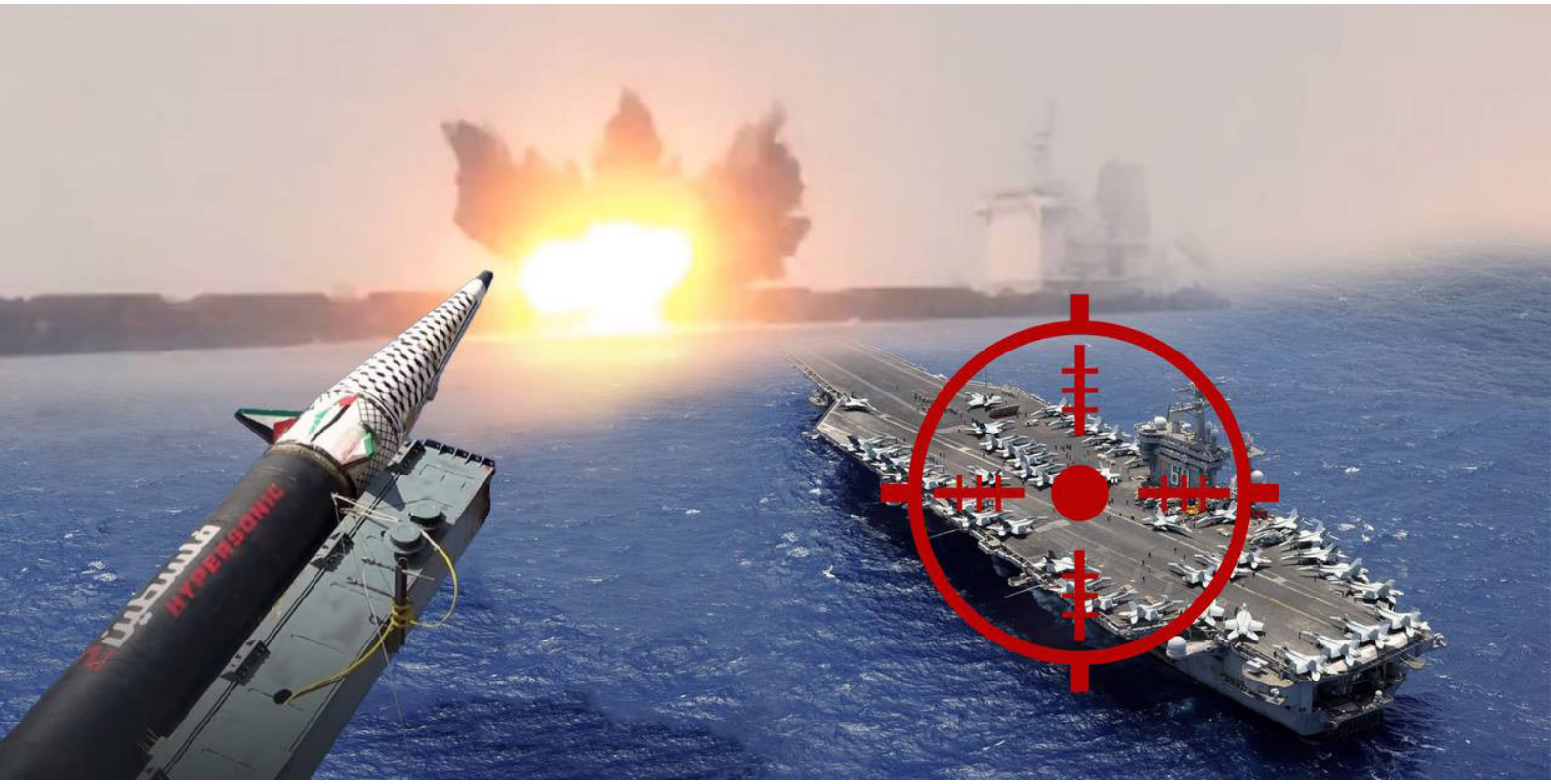

على مدار تاريخ اليمن الحديث، كانت فلسطين تحتل مكانة خاصة في قلوب اليمنيين. تميز الشعب اليمني بالاعتزاز بعروبته ونصرة القضايا القومية والإسلامية. ولم تكن الحرب الراهنة على غزة استثناءً، إذ خرج اليمنيون إلى الساحات بمختلف أطيافهم وولاءاتهم - وبرغم انقساماتهم في الشأن السياسي الداخلي- احتجاجاً على جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي في غزة، مؤكدين وقوفهم إلى جانب الشعب الفلسطيني.

بعد أيام قلائل من طوفان الأقصى في أكتوبر ٢٠٢٣ أعلن اليمن رسمياً مشاركته في عملية "طوفان الأقصى" تضامناً مع الشعب الفلسطيني ومقاومته في غزة. جاءت هذه المشاركة ترجمة حقيقية لما يؤمن به اليمنيون.

وفي ١٤ نوفمبر ٢٠٢٣ أعلنت القوات المسلحة اليمنية عن بدء مرحلة جديدة من استهداف كيان الاحتلال الإسرائيلي، متوعدة بضرب أي سفينة إسرائيلية في البحر الأحمر، حتى يتوقف العدوان على غزة. ولم يقتصر الأمر على التهديدات، بل نفذت القوات اليمنية حينها عمليتين عسكريتين استهدفتا أهدافاً حساسة في مدينة إيلات بالأراضي المحتلة.

تواصلت العمليات اليمنية وظلت تتصاعد بتصاعد العدوان الصهيوني وتجاوزه الخطوط الحمراء،

وصولاً إلى بلوغ المرحلة الخامسة من التصعيد اليمني، بقصف يافا المحتلة، "تل أبيب"، بصاروخ باليستي فرط صوتي محلي الصنع "صاروخ فلسطين ٢".

لقد نجح اليمن في توظيف موقعه الاستراتيجي جنوب البحر الأحمر وعلى مدخل المحيط الهندي، محققاً تحولاً نوعياً في التوازنات الإقليمية والدولية المفيدة للمقاومة، حيث بات جزءاً مهماً في معادلة المواجهة، معبراً عن أحد أشجع صور الدعم للشعب الفلسطيني.

استطاع اليمن بفضل العمليات البحرية المتواصلة في البحر الأحمر والبحر العربي والأبيض المتوسط والمحيط الهندي ضد السفن المتجهة للكيان والشركات التي خالفت قرار القوات المسلحة اليمنية بحظر التعامل مع الكيان الصهيوني، بفضل هذه العمليات استطاع أن يُشكل ضغطاً كبيراً على "إسرائيل" وحلفائها، ويستنزفهم عسكرياً واقتصادياً، ممَّا جعلهم يدركون أن المواجهة مع الشعب الفلسطيني تتجاوز الأراضي المحتلة لتصل إلى مياه البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي، وهو ما لم يكن في حسبان الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا اللتان شكلتا تحالف "حماية الازدهار" لمنع العمليات اليمنية فهزم وخرجت حاملات الطائرات والبوارج الأميركية من البحر الأحمر.

أشادت مختلف الفصائل الفلسطينية بدور اليمن الاستراتيجي في دعم المقاومة، فقد أدخل اليمن معركة "طوفان الأقصى" في مرحلة جديدة، وجدت فيها المقاومة الفلسطينية منصة ثورية جيو-سياسية هامة لمقاومة العدو، جعلت الجيش الصهيوني يشعر بأنه محاصر ومطارد حتى خارج حدود فلسطين المحتلة ودول الطوق. وهو تحول استراتيجي يشمل المنطقة بأسرها، ويخدم شعوب المنطقة العربية والإسلامية في مواجهة النفوذ الأميركي والإسرائيلي، وهذا المتغير بات مكتسباً راهناً ومستقبلياً حتى في فترة ما بعد توقف الحرب على غزة.

يرى المراقبون أن العمليات العسكرية التي نفذها اليمن ضد أهداف إسرائيلية، تُعد مؤشراً مهماً لما يمكن أن يحدث في حال عاد العدوان على اليمن مجدداً، حيث يمكن أن تؤثر العمليات اليمنية مستقبلاً على إمدادات الطاقة العالمية، خاصة تلك التي تمر عبر البحر الأحمر، في ظل الأزمات الدولية الراهنة مثل حرب أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا.

ولعل الصواريخ الباليستية الفرط صوتية التي أطلقتها القوات المسلحة اليمنية نحو يافا المحتلة "تل أبيب" تحمل دلالات عميقة تعكس فشل "إسرائيل" في تحقيق الردع الاستراتيجي، فالكيان الذي طالما ادعى القوة بات هشاً ومعرضاً للهزيمة. ومع كل صاروخ يطلق من اليمن، يتجدد التأكيد أن معركة "طوفان الأقصى" لا تقتصر على قطاع غزة، بل تمتد لتشكل تهديداً حقيقياً على "إسرائيل" في الداخل والخارج، وتتضافر العمليات اليمنية مع جبهات الإسناد في لبنان والعراق في آن.

في الوقت الذي يعاني فيه جيش الاحتلال الإسرائيلي

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: رضي الموسوي
كاتب من البحرين

طوفان الأقصى الذي فعل فعلته ومتطلبات المرحلة

في السابع من أكتوبر ٢٠٢٤، يطوي طوفان الأقصى عامه الأول كاشفاً الكثير من قدرات المقاومة على مواجهة الاحتلال وأذنابه وهي تُسطّر أروع معارك الصمود والتصدي لعدم تمكين العدو الصهيوني من تحقيق أهدافه التي وضعها في حرب إبادته على قطاع غزة والضفة الغربية وعموم فلسطين، في تأكيد جلي بأن المقاومة الفلسطينية، والبيئة الشعبية الحاضنة في غزة وفلسطين، قادرة على لجم الاندفاعة الفاشية لجيش الاحتلال في الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والفصل العنصري.

لقد كشفت المقاومة الفلسطينية في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ عن حقيقة "الجيش الذي لا يقهر" وأسقطت هيبته ووضعته في المكان الذي يستحقه دون تهويل وتضخيم لقوته وقدراته العسكرية واللوجستية والتكنولوجية، فقد تبيَّن من الهجوم الذي قامت به المقاومة فجر يوم الطوفان قدرتها على تعطيل كل أدوات التقنية التي يمتلكها العدو بدعم أميركي غربي مطلق، وأنجزت مهمتها في هز أركان السردية التي روجها الإعلام الصهيوني والغربي والعربي المتصهين عن قوة هذا الجيش وزعزعة الثقة به بين المستوطنين والرأي العام العربي والعالمي. قاد هذا إلى تحرك شباب العالم ضد الصهاينة، وخصوصاً الجامعات الأميركية، بعد أن انقشعت أكاذيب الإعلام المتصهين.

صحيح أن ردة فعل العدو على فعل الطوفان كانت فاشية متوحشة للحد الذي ذهب جيشه إلى تنفيذ حرب إبادة جماعية لم يشهد التاريخ الحديث مثيلاً لها، لكنه في ذلك اليوم كان عاجزاً منتظراً دعماً أميركياً يوقفه مرة أخرى على رجليه ويعيد توازنه. وقد أتى هذا الدعم سريعاً من أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ودول غربية وبعض الدول العربية وقعت في أسر السردية الصهيونية عن طبيعة الصراع والمقولة المعطوبة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" لتبرير عملية استيطان فلسطين واحتلالها استناداً على وعد بلفور البريطاني المشؤوم سنة ١٩١٧. لقد فضح الطوفان كل هذا الزيف، وضرب السردية الصهيونية في مقتل فتحرك الرأي العام العالمي رافضاً ومناهضاً للكيان وهو يسفك دماء الأطفال والنساء والمدنيين ويدمر كل شيء لتنفيذ قانون الدولة القومية الذي يقضي "بيهودية الدولة" وطرد أهل فلسطين الأصليين منها.

مع انقضاء عام على المذابح والمجازر، يقف الكيان عاجزاً عن إنجاز أهدافه التي تمثلت في هزيمة المقاومة وإعادة أسراه وضمان ألا تشكل المقاومة الفلسطينية تهديداً للكيان. وأضاف الاحتلال هدفاً جديداً هو إعادة مستوطني الشمال الفلسطيني إلى المستوطنات التي طردتهم منها جبهة الإسناد اللبنانية بدخولها على الخط منذ اليوم الثاني للطوفان. أراد جيش الاحتلال من استخدامه القوة المتوحشة القصوى في القتل الذي بلغ حوالي ٥٠ ألف شهيد بينهم أكثر من ١٠ آلاف مفقود جلهم تحت الأنقاض، ونحو ١٠٠ ألف جريح وقرابة مليوني نازح وآلاف الأسرى، وتدمير أكثر من ٧٥ بالمئة من البنى التحتية بما فيها المدارس والمستشفيات وشبكات المياه والكهرباء ومياه الصرف الصحي والطرقات والمباني والبيوت. لكن الاحتلال لم يتمكن من كسر إرادة الشعب الفلسطيني، مقاومة وبيئة حاضنة، ليس في قطاع غزة فقط، بل امتد هذا الصمود وتطور في الضفة إلى فعل مقاوم مضاعف نصرة لغزة ولمواجهة قطعان المستوطنين الذين لم يتوقفوا عن السطو على البيوت والأراضي والمزارع واقتحام المسجد الأقصى تزامناً مع المذابح في غزة. وتفيد المعلومات أن عدد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية والقدس قد تزايد منذ السابع من أكتوبر فبلغ عددهم نحو مليون مستوطن، كما تضاعفت عمليات الاقتحام والاعتداءات على المسجد الأقصى، في تحد صارخ لأهل فلسطين والعرب والمسلمين والعالم، وذلك بتمادي الحكومة الصهيونية الفاشية في قيادة وحماية عمليات الاقتحام وتهويد القدس.

جبهات الإسناد

استمرار المقاومة والصمود الأسطوري في غزة واشتعال الضفة أسهم في زيادة الدور الذي تقوم به جبهات الإسناد، وتحديداً اللبنانية، متمثلة في المقاومة وحاضنتها، فتضاعفت العمليات النوعية التي تقوم بها فأجبرت نحو ١٠٠ ألف مستوطن على مغادرة مستوطنات الشمال، خصوصاً وهي ترد على العدوان المتصاعد الذي شكل

لمتابعة القراءة اضغط هنا

حوار: هنوف شملان

صحافية كويتية

مشروع تعديلات قانون الأحوال الشخصية العراقي: مدنية الدولة في مواجهة القوى السياسية الرجعية

مع: شميران مروكل

إنَّ المتابع للشأن العراقي، وحتى غير المتابع، قد وصلته أصداء مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩، والذي أُقر في عهد رئيس الوزراء وقتها عبدالكريم قاسم، وهو يسري على جميع العراقيين دون تمييز، ولم تكن هذه المرة الأولى التي يتعرض لها القانون ذاته لمحاولات تعديل فقد سبقتها أربع محاولات كان الفشل مصيرها. يُعد قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ حسب رأي الكثيرين من أكثر قوانين الأحوال الشخصية تقدمية في المنطقة ولا يميز بين العراقيين على أساس عرقي أو مذهبي، قد يتساءل المتابع لماذا يتم الدفع باتجاه التعديل وتحديداً بهذا الوقت ولكن عند معرفة من هم وراء هذا التعديل والمطالبين به تتضح بعض الرؤية. إنَّ بعض قوى المحاصصة الطائفية هي من تقف وراء الدفع بتغيير قانون الأحوال الشخصية الحالي، يرى البعض بأنها تستخدم التعديل كوسيلة مساومة مقابل قوانين أخرى أيضاً مثيرة للجدل لصالح خصومها السياسيين، وآخرين يعزون طرح تعديل يتضمن على أمور تستفز الشارع العراقي إلى محاولات

ماكرة من قبل هذه القوى للتستر على سرقات تمس المال العام، في الحقيقة ليس من المستغرب أن تقوم هذه القوى الرجعية بالمساومات السياسية وغيرها من أجل تحقيق غاياتها فلطالما كانت هذه هي أبرز طرقهم المتبعة، ولكن هذه المرة تتم المساومة على حقوق مكتسبة للمواطنين العراقيين بشكل عام والنساء بشكل خاص، حيث يسعى مشروع التعديل إلى تغيير قانون الأحوال الشخصية وفقاً للمذاهب وهذا قد يمس تغيير سن الزواج، ميراث الأرملة، وأمور أخرى تتعلق بالنفقة والحضانة وجميعها تتأثر بها، سلباً، النساء والأطفال، فيما لا يميز القانون الحالي كما ذكرنا مذهبياً بين العراقيين.

وعلى أثر هذا الجدل، كان من المهم أن نتحاور بهذا الخصوص مع أصحاب الشأن نفسه لاستيضاح بعض الأمور المتعلقة بمقترح التعديل، تواصلنا مع الأستاذة شميران مروكل - سكرتيرة رابطة المرأة العراقية وأجرينا معها هذا الحوار:

بداية نود أن نعرف، كيف يكفل قانون الأحوال الشخصية الحالي حقوق المرأة العراقية؟ وهل فعلاً يتعارض مع الدستور العراقي كما يشاع؟

شميران مروكل: قانون الأحوال الشخصية النافذ يكفل حقوق المرأة من خلال الفقرات الملزمة بتسجيل الزواج في المحاكم والسجلات المدنية وتحديد سن الزواج بـ ١٨ سنة وهذا يحمي الصغيرات، قانونياً، من الزواج المبكر وأيضا يتم أخذ رأي الفتاة بهذا الزواج وموافقتها عليه، بالإضافة إلى حماية حقوقها القانونية من مهر ومؤخر وحضانة الأطفال، ولا يتعارض أبداً مع الدستور العراقي، حيث أن القانون يطبق على الجميع ويختار الزوجين المذهب الذي يتم على أساسه عقد زواجهما عليه، سواء المذهب الجعفري أو الحنفي.

هذا ينقلنا للسؤال التالي: ما هي مبرراتكم لرفض التعديلات المطروحة على قانون الأحوال الشخصية الحالي؟

شميران مروكل: الهدف من التعديل هو تفكيك الأسرة العراقية والسماح للعقود خارج الإطار القانوني وسيتم انتشار زواج القاصرات والطلاق خارج المحاكم وعدم تسجيل الزواج ولا نتائج الزواج وتعميق النَفَس الطائفي في المجتمع وعودة الطائفية المقيتة، التعديل يتعارض مع المادة (١٤) من الدستور التي تكفل مساواة العراقيين دون تمييز أمام القانون. ومن من المؤكد أن هذا التعديل سيقسم العراقيين على حسب المذهب ويكرس النزعات الطائفية، وأيضاً سيشرعن زواج القاصرات وما يتبعه من حالات طلاق مبكرة وما يترتب عليها من حالات العنف الأسري والتداعيات القانونية والصحية والاجتماعية لهذا الطلاق.

والتعديل، أيضاً، يلغي العقوبة المترتبة على تعدد الزوجات ويسمح به وهذا ما سيزيد من المشاكل الأسرية، والمفترض من أي تعديل هو الإصلاح في القوانين لا العكس.

أما بالنسبة لماذا نعترض على التعديلات، لأن المطروح أنه ستكون هناك مدونة لكلا الفقهين الحنفي والجعفري، ، والحقيقة لا نعرف

على ماذا ستحتوي هاتين المدونتين، والمفهوم والمعروف، كما يتم تناوله من قبل القضاة والمحامين والمطلعين على مضمون الفقهَيْن، أن هناك تبايناً كبيراً بينهما وبالتالي سيكون هناك قانونان وهذا ليس عدلاً ويفرق المجتمع من حيث حقوق النساء وخاصة ما يتعلق بسن الزواج، وحقوق النساء بعد الطلاق وحضانة الأطفال وميراث المرأة الأرملة، وهذا تمييز واضح يتعارض مع الدستور الذي ينص على أن العراقيين متساويين أمام القانون في الحقوق والواجبات.

برأيكم من يقف وراء هذه التعديلات على قانون الأحوال الشخصية في العراق؟

شميران مروكل: هذه التعديلات مدفوعة من قبل قوى المحاصصة الطائفية التي تحاول فرض سيطرتها على المجتمع، هذه القوى التي وجب عليها النظر في قوانين أخرى من شأنها الاهتمام بمصلحة الشعب العراقي وأمن العراق وسلامته لم نسمع منها إلى الآن اقتراح قوانين تخدم الشعب وتحسن من وضعه الاقتصادي والصحي، ولم نسمع منها صوتاً مدافعاً عن حقوق الناس بشكل عام وأيضاً غياب دورها الرقابي ولم يتم انتخاب رئيس جديد حتى الآن بسبب حالة المحاصصة والمصالح الذاتية.

ما هو رأي رابطة المرأة العراقية من التعديل؟

شميران مروكل: نحن مع الابقاء على قانون الأحوال الشخصية النافذ لأنه يعتبر من القوانين المتقدمة في المنطقة العربية، ويحمي حقوق المرأة والأطفال والعائلة العراقية، وأثبت، خلال الفترة الطويلة منذ عام ١٩٥٩ إلى يومنا هذا، قدرته على تحقيق التوازن في المجتمع، نعم نحتاج إلى تعديل آليات مشاهدة ورعاية المحضون، وإنْ كان لا بد من إعادة النظر في القانون فنحن نحتاج إلى أن تكون التعديلات لتطويره بشكل أفضل وتوفير حماية أكثر للمرأة والطفل ومراعاة كل القوانين والاتفاقيات الدولية التي سبق وأن وقَّعَ عليها العراق والتي تتعلق بحقوق الإنسان والمرأة والطفل.

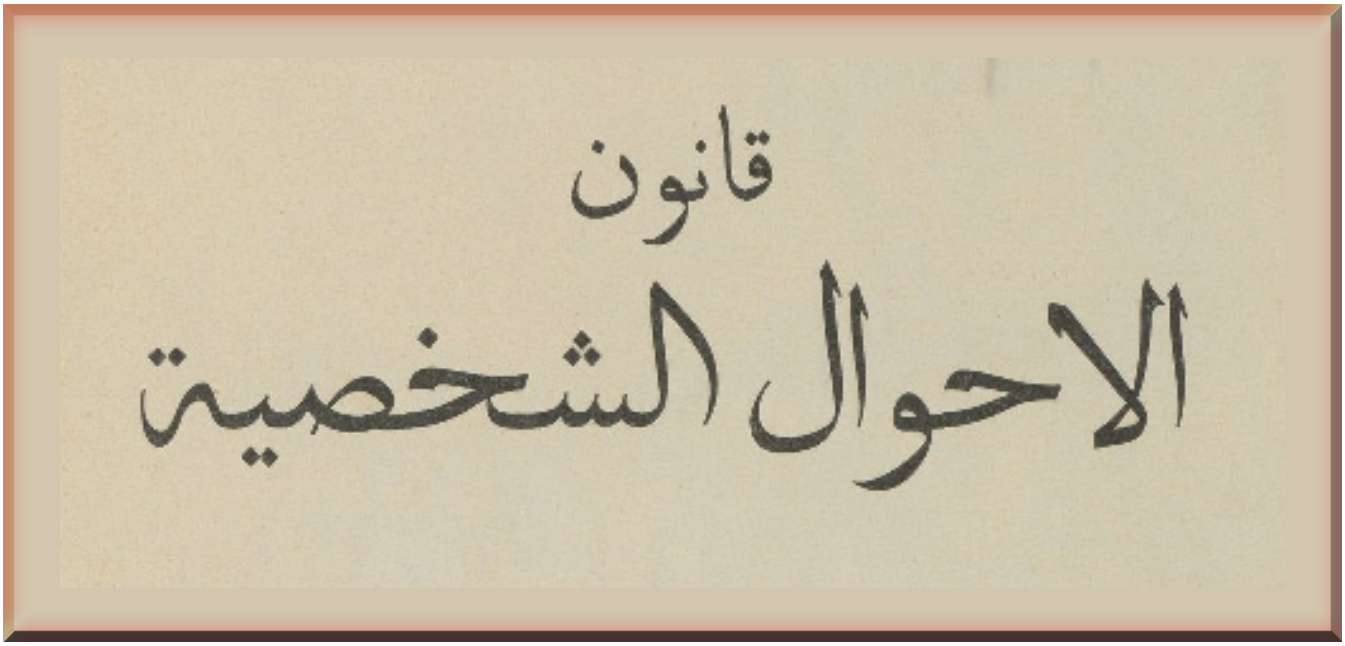

يتصدى المجتمع المدني العراقي لمحاولات التعديل على القوانين التي تطرقت إليها الأستاذة شميران مروكل، وذلك من خلال الاعتصامات ونقد التعديلات على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المختلفة، والجدير بالذكر هو ما يتعرض له المدافعون عن القانون الحالي بشكل خاص، ومدنية الدولة بشكل عام والدفاع عن الحقوق المكتسبة للشعب العراقي، من تخوين وتكفير وهجوم جائر وتحديداً النساء منهم اللواتي يتعرضن لحملات تعهير وتشهير لنأيهن عن إبداء رأيهن المستحق برفض التعديلات التي من شأنها المساس بحياتهن اليومية وحقوقهن الأساسية من قبل القوى الطائفية الدافعة باتجاه مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي.

بقلم: أحمد الديين

مستشار التحرير

ملاحظات حول الشعبوية من منظور يساري

أولاً: لماذا نهتم بطرح موضوع الشعبوية الآن؟

برز في أميركا وأوروبا منذ سنوات الاهتمام بالشعبوية، خصوصاً بعد انتخاب ترامب، وهناك من يتحدث عما يسمى "اللحظة الشعبوية" التي يمر بها العالم... والشعبوية تبرز أكثر في أوقات أزمات النظام الرأسمالي، وهذا ما حدث بعد أزمة ١٩٢٩ وأدى لتمكين النازية والفاشية... والآن هناك أزمة محتدمة يعانيها النظام الرأسمالي، وعندما تختفي الفوارق ويغيب التمييز بين اليمين واليسار ينفتح المجال أكثر أمام الطرح الشعبوي.

وفي الكويت مع تنامي الحس الطبقي المناهض للرأسمالية، الذي لم يتحول بعد إلى وعي طبقي، فقد تحوّل التذمر الشعبي البرجوازي الصغير وأصبح يشكّل توجهات شعبوية، مع ملاحظة أنها لا تمثل قطعاً مع النظام الرأسمالي ولا تقف على أرضية معادية للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ولا تطرح البديل الاشتراكي، بينما برنامجنا كيساريين هو تحويل الحس الطبقي المعادي للرأسمالية إلى وعي طبقي يتبنى البديل الاشتراكي.

ولعلنا لحظنا خلال السنوات الأخيرة بروز الخطاب الشعبوي المعارض، بل لحظنا مذلك بروز الخطاب الشعبوي العنصري اليميني. وقد برزت النزعات الشعبوية في الانتفاضات

الشعبية التي شهدتها لبنان والعراق قبل سنوات في الموقف السلبي تجاه مشاركة الأحزاب ككل في الانتفاضة، بما فيها الحزب الشيوعي الذي اضطر للنزول كأفراد أكثر منه كحزب.

لهذا كله علينا أن نتداول أمر هذه الظاهرة المتنامية في العالم والممتدة إلى منطقتنا ومجتمعنا.

ثانياً: التعريف:

مع أن تعريف الشعبوية ما زال قيد البحث، وليس محسوماً، بل ربما هو مصطلح لا يخلو من غموض... وهنا أشير إلى معلومة نشرت مؤخراً عن اجتماع عقده خلال شهر مارس/ آذار من العام ٢٠٢٠ عشرات الأكاديميين من مختلف أنحاء العالم في كلية لندن للاقتصاد، وذلك بهدف تعريف الشعبوية، وفي النهاية فشل المجتمعون في الاتفاق على تعريف واحد، وخلصوا إلى أنه لا يمكن في الوقت الحاضر أن يكون هناك شك في أهمية الشعبوية، لكن لا أحد يعرف ما هي؟.

إلَّا أنه مع ذلك كله، فبالنسبة لي يمكن أن نحاول تعريف الشعبوية بأنها أولاً تمثل نزعة سياسية واجتماعية وأسلوب تفكير تبسيطي أحادي بالتزاوج مع أسلوب خطاب تهييجي يخاطب العواطف وأسلوب عمل وتحرك يركز على الفرز السياسي بين خندقين الشعب والنخبة أو الأقلية، أو نحن وهم، "الناس اللي تحت والناس اللي فوق"، أكثر من كونها تمثل اتجاهاً ايديولوجياً متكاملاً له أبعاده المعرفية والمنهجية، وبالطبع فإن الشعبوية لا ترقى لأن تكون فلسفة أو نظرية سياسية... أو لنقل في أحس الأحوال أن البعد الأيديولوجي في الشعبوية هش وضعيف وغير متماسك.

وثانياً يمكن القول إنّ الجذر الطبقي للشعبوية يعود في الغالب إلى البرجوازية الصغيرة التي تتميز كطبقة اجتماعية بعدم التجانس من جهة، وبالإزدواجية من جهة أخرى لكونها طبقة مالكة وكادحة في آن واحد معاً، وبالتالي فهي ذات مواقف متذبذبة ليست معادية جذرياً للرأسمالية ولكنها تعاني من مزاحمة وضغوط الفئات العليا من الرأسماليين أو البرجوازية الكبيرة... بمعنى أن الشعبوية نزعة سياسية واجتماعية برجوازية صغيرة، تبرز في الظروف التي تعاني فيها البرجوازية الصغيرة من الضغوط والإفقار والتهميش.

وثالثاً فإنّ الشعبوية تنطلق من كون الشعب ككل له مصلحة واحدة، متجاهلة بأن الشعب ينقسم إلى طبقات اجتماعية مختلفة ولها مصالح متفاوتة ومتناقضة، وهذا الشعب أو الناس العاديون يقفون في مواجهة نخبة أو نخب فاسدة أو معزولة عن حياة الشعب أو الناس العاديين وواقعهم... والشعبوية هي المعبرة عن إرادة هذا الشعب أو إرادة الناس العاديين أو ما يسمى "الأغلبية الصامتة" وهي صوت الذين لا صوت لهم.

ورابعاً فإن الشعبوية مثل أي ظاهرة سياسية واجتماعية تتأثر بالتناقضات الدائرة داخل المجتمع، ولذلك تتجاذبها ميول مختلفة يمينية ويسارية، مع أن أحد أسباب أو عوامل بروز الشعبوية تتمثل في ضبابية الفروق بين اليمين واليسار، إلَّا أن هناك ميلاً يسارياً يضع الشعب في مواجهة الرأسماليين ويركز على المساواة والمظالم الاجتماعية والاقتصادية وأحياناً على الانقسامات الثقافية والمشكلات البيئية والميول الجنسية... وهناك في المقابل، وهذا هو السائد في أوروبا والولايات المتحدة ميل يميني يضع الشعب

في مواجهة الأجانب مثلاً ويركز على قضايا اجتماعية وثقافية أخرى مثل الهجرة والموقف ضد الأجانب، مثلما حدث في بريطانيا قبل أسابيع... ولذلك يمكن القول إن هناك شعبوية يسارية وشعبوية يمينية... بل هناك من ينظّر مثل شانتال موف إلى أن أفضل مواجهة للشعبوية اليمينية هي تطوير نوع من الشعبوية اليسارية... لسحب الجمهور من اليمين الشعبوي إلى اليسار الشعبوي (مع تجاهل أن غالب الجمهور قد لا يكون مصوتاً لليمين الشعبوي، بل ربما لم يصوت بالأساس).

ثالثاً: وقفات أمام ملامح شعبوية كويتية:

١- برز أمامنا التحدي الشعبوي في العام ٢٠٠٠ عبر كتلة العمل الشعبي، التي سحبت البساط من تحت أقدام الحركة الوطنية الديمقراطية كمعارضة تاريخية مع بروز الميل الليبرالي لديها... وفي المقابل أنشأ قسم من اليسار داخل المنبر الديمقراطي، وكنت أحدهم، التيار الشعبي في المنبر الديمقراطي كرد فعل، وكانت تلك محاولة لتأسيس يسار شعبوي كويتي واستمر ذلك التيار الشعبي في المنبر فترة من الوقت وعقد اجتماعات وأصدر بيانات لكنه تلاشى، لأن المفقود حينذاك كان حزب الطبقة العاملة المستقل.

٢- يمكن القول بأنّ التحرك لإسقاط القروض يقدّم مثالاً نموذجياً للطرح الشعبوي في الكويت... من حيث تبسيط الموضوع والشعار والمطلب والحل...بينما نجد في المقابل أن الرأسماليين ومعهم الليبراليون ينكرون وجود المشكلة، ويرفعون في وجهها شعارات وماذا عن "العدالة"؟ ...أما اليسار ممثلاً بالحركة التقدمية الكويتية فإنّه على خلاف الشعوبيين والليبراليين يبدي تفهمه لوجود مشكلة مقترضين معسرين ومتعثرين ويدعو إلى البحث عن حلول ومعالجات متنوعة.

٣- هناك أمثلة على النظرة للصراع السياسي من منطلق شخصاني.... كالخطاب السياسي التهييجي الشخصاني عند بعض أطراف المعارضة في السنوات الأخيرة الماضية وإطلاق تسميات ساخرة على الخصوم السياسيين، وهذه "فشة خلق" لا تنمي وعياً سياسياً، على خلاف ما يطرحه اليسار من أنّ المعارضة إنما هي بالأساس معارضة مصالح وقوى طبقية متنفذة، ومعارضة نهج وسياسات وقوانين وقرارات وليست معارضة أشخاص.

٤- وهناك مثال آخر على طبيعة النقد السياسي الشعبوي غير الجذري تجاه السلطة بالتعويل على طرف سلطوي في مواجهة طرف آخر، وتقديم أحد شخوص مراكز النفوذ المتنافسة داخل السلطة كمنقذ مع تجاهل كونه جزءاً من الطبقة المسيطرة.

٥- الخطاب الشعبوي العنصري ضد الأجانب أو حتى ضد بعض فئات من الكويتيين.

٦- تقديس الزعامات الفردية وتبني موقف سلبي تجاه العمل السياسي المؤسسي المنظم.

رابعاً: كيف يجب أن نتعامل مع الشعبوية؟

بدايةً، فلعله من المهم بالنسبة لنا كيساريين أن نميّز أنفسنا وتحليلنا وخطابنا وأسلوب عملنا على مستويات عدة، وليس تجاه الشعبويين فقط... وذلك عبر تمييزنا تجاه التوجهات الليبرالية والرأسمالية... وتمييزنا كذلك تجاه قوى الإسلام السياسي الرجعية الساعية لتقويض الدولة المدنية... وتمييزنا بالإضافة لما سبق عن الطرح

الشعبوي التبسيطي الديماغوجي الغوغائي الانفعالي... بمعنى تمييز مضموننا الطبقي وانحيازنا الاجتماعي نحو الطبقة العاملة والفئات الشعبية والمهمشة... تمييز توجهنا الديمقراطي الحداثي العلماني.

ومن المهم أيضاً التوجه نحو الناس البسطاء وهذا يتطلب مراعاة ذلك في خطابنا السياسي على مستويات عديدة: نستوعب ونتفهم مشكلاتهم وهمومهم ومطالبهم ومخاوفهم وتحفظاتهم وتدني وعيهم السياسي... نبتعد عن الخطاب النخبوي المتأستذ الفوقي... ولكن مع مراعاة أنّ تبسيط خطابنا لا يعني الانجرار وراء التبسيط الشعبوي الضار، وإنما تبسيطه لتسهيل وصوله وتسهيل تقبله وتسهيل فهمه، مع مراعاة الدقة والموضوعية.

مع الانتباه والحذر من تقديم أنفسنا كيسار شعبوي إزاء اليمين الشعبوي، بل لعلّه من المفيد إبراز تناقضات الشعبويين وضيق أفقهم وعدم علميتهم.

بقلم: ربيع ديركي

سكرتير التحرير

في مفهوم أسبقية الواقع على الفكر والبراكسيس والتغيير

ميـزَ كارل ماركس، بشـكل حاسـم، الديالكتيك المـادي العلمـي من ديالكتيـك هيغل المثالي، بتحديـده أن منهجيتـه "الديالكتيكية، من حيث أساسـها لا تختلف عن طريقة [منهجية] هيغل وحسب، بل وتناقضها بصورة مباشرة. وبالنسبة الى هيغل فان عملية التفكير، التي يحولها حتى تحت اسـم الفكرة Idea الى ذات مسـتقلة، هي ديميـورغ [مبـدع] Demiurgos الواقـع الذي لا يشـكل سـوى مجرد مظهـر لتجليهـا الخارجي. أمـا عنـدي فعلى العكـس، فالمثالي [الفكري] مـا هـو الا مـادي منـقـول الى رأس الانسـان ومـحول فيـه (...). ولقـد انتقدت الجانب الصوفي مـن ديالكتيـك هيغل قبـل حوالى ٣٠ عامـاً حينما كان هـذا الديالكتيـك لا يـزال على الموضـة (...). فالديالكتيك يقف على رأسـه عند هيغل. بينما ينبغـي ايقافـه على قدميـه بغية الكشـف عن اللب العقلاني تحت القشـرة الصوفية". [1] على هـذا الأسـاس لخـصَ مـاركس أسـس منهجيتـه الديـالكتيكية النقيضـة لمنهجيـة هيغـل. وحـدَّدَ ماركس الديالكتيك بشـكله العقلاني بأنه شـيء "فاضـح بغيـض في نظـر البورجوازيـة ومفكريها النظرييـن، لأنـه ينطـوي على فهم إيجابي لما هو قائـم، ونفي هـذا الوضع القائم وانهياره المحتوم في آن واحد ؛ لأن هذا الديالكتيـك يـرى الأشـكال

القائمة من منظور الحركة أي من جانبها الزائل أيضاً، لأنه غير هيّاب، ولأنه في جوهره نقدي وثوريّ".[٢] أمَّا مفهومه للتناقض فحدَّده بأنه ليس "المقصود "الوحدة السالبة" الهيغلية لطرفي التناقض، بل التلاشي الناشىء عن تناقضات مادية، عن نمط الحياة السابق للأفراد، المشروط مادياً، وهو تلاشٍ يؤدي إلى زوال هذا التناقض وتجاوزه في وقت واحد".[٣] ماركس في تمييزه لمنهجيته الديالكتيكية ومفهومه للديالكتيك ردَّ من خلاله على اتهامه بأنه اتبعَ في "رأس المال" منهجية ديالكتيكية ميتافيزيقية وأنه يبني نظريته وفقاً لثلاثية هيغل. وانتقدَ ماركس اتهام المجلة الوضعية[*] له بأنه في كتابه "رأس المال" قد "تناول الاقتصاد السياسي بطريقة ميتافيزيقية، من جهة، وتأخذ عليَّ [أي على ماركس] من جهة ثانية – إحزر!- أنني قصرت نفسي على مجرد تحليل نقدي للوقائع الفعلية عوضاً عن تدبيج وصفات (كونتيه؟)[**] لمطاعم المستقبل. أما بصدد اتهامي بالميتافيزيقية، فالجواب عند البروفيسور زيبر: إن منهجية ماركس، في ما يتعلق بمعالجة النظرية الصرف، هي المنهجية الاستدلالية التي تميز المدرسة الانكليزية؛ إنها مدرسة يشترك في سيئاتها وحسناتها أفضل النظريين الاقتصاديين".[٤]

انطلاقاً من تحديد ماركس لمنهجيته المادية الديالكتيكية النقيضة لمنهجية هيغل المثالية ندخل إلى مفهوم علاقة الفكر بالواقع، وعلاقة الأسبقية بينهما، والبراكسيس فهي قضايا تُشكل أحد المباحث الرئيسة في النظرية الماركسية – اللينينية التي أدخلت من خلالها جديدها في الفلسفة النفيي لمفهومها المثالي والمادي الميكانيكي في آن معاً. فالفكر (الوعي) غير منفصل عن الواقع وتناقضاته وهي علاقة توجب تمييز مفهومها، لذلك فإنه لتحديد تلك العلاقة هناك ضرورة، منهجية، لتحديد كيفية ارتباط الفكر بالواقع وبالبراكسيس ودورهم في التغيير.

قبل بحث علاقة الفكر بالواقع نرى أن هناك ضرورة منهجية لعرض، بشكل مكثف ومختصر، ركيزة مفهوم الدولة وأدواتها، في ضوء المنهج المادي، كونه يوضح ارتباط الفكر بالواقع بتوسط الأيديولوجيا، المستوى الأيديولوجي، بما هي أداة من أدوات سيطرة الدولة على الواقع الاجتماعي وتكريس أيديولوجيتها.

مفهوم الدولة غير منجز في كتابات ماركس، فقد انتقدَ مفهومها عند هيغل، وانتقَدَ المفهوم البرجوازي للدولة الذي من خلاله تؤبد الشروط المادية للاستغلال الطبقي وسيطرة الطبقة البرجوازية، وأوضح الشروط المادية التاريخية لتكون الدولة. كَتَبَ ماركس عن دور الدولة في تأبيد الاستغلال وسرقة فائض قيمة العمل، الوظيفة الطبقية للدولة، أنه عندما يبدأ رأس المال "في النمو فإنه يضمن لنفسه الحق في امتصاص كمية كافية من العمل الفائض، ليس فقط بقوة العلاقات الاقتصادية وحدها، بل بمعونة سلطة الدولة أيضاً".[٥] مفهوم الدولة كما سبق وأشرنا غير مكتمل في نتاج ماركس، وحول ذلك كتب انجلز في مقدمة الطبعة الأولى لكتابه "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة"، الصادرة عام ١٨٨٤، ان كتابه هو "بمعنى ما، إنفاذاً لوصية. ذلك أن كارل ماركس هو الذي أخذ على عاتقه أن يبسط نتائج بحوث مورغان ويربطها بنتائج دراسته وإلى حد ما، أستطيع القول دراستنا - المادية للتاريخ، وأن يكتشف بهذه الصورة كل ما

تنطـوي عليـه من الأهميـة (...). إن كتـابي هذا ليس من شـأنه أن يقوم إلا بمقدار ضئيل مقام ما تعـذر على صديقـي الراحل أن يقـوم به".[٦] حدَّد انجلز أن الدولة ليسـت فكرة مطلقة فوق الواقـع كمـا قـال هيغـل، أو فكـرة أخلاقية، أو فـوق الطبقات والصـراع الطبقي، بـل مرتبطة بالواقع وتطـوره، وبالطبقة المسـيطرة "الدولة هـي منظمـة الطبقـة المالكـة لأجـل حمايتها مـن الطبقـة غيـر المالكـة"،[٧] لذلـك تفـرض أيديولوجيـة تحجـب فيهـا موقعهـا الطبقـي ودورهـا في حماية الدولـة القائمة.

علاقة الفكر بالواقع وشروط التفاعل بينهما

من المقولات الرئيسـة في النظرية الماركسية - اللينينيـة علاقة التفاعل ما بيـن الفكر والواقع، ولكنها في ضوء المنهجيـة المادية الديالكتيكية النقيضة للثنائية وللميكانيكية، توجب التساؤل عن شـروط التفاعل بينهما ومفهومه، مسـألة طرحها الشـهيد مهدي عامـل انطلاقاً من عدم تحـول علاقـة التفاعل بيـن الفكـر والواقع إلى بداهـة، محدِّداً أن وضع علاقـة التفاعل هذه في إطار اسـتقلالية نسـبيَّة لحركـة الفكر عن حركة الواقع تطـرح مشـكلة، صاغها بسـؤالَيْن هما: كيـف يكون الفكر على علاقة تفاعل مع الواقع وهـو في تطوّره مسـتقل عنه؟؛ والسـؤال الثاني صاغه تأسيسـاً على مبدأ رئيس في الماركسية هـو أن التاريـخ في تطـوّره الموضوعـي يخضع لقوانيـن علميَّة محدَّدة، وبالتالي السـؤال الذي طرحـه هـو إلى أي حـد نسـتطيع القبـول، من غير تناقض، بمسـاهمة الفكـر الفعَّالة في تطوّر التاريخ؟.

تمحورَت إجابة مهدي عامل عن السؤالَيْن حول أنَّ شـروط التفاعل بين الفكر والواقع تكمن في أنّ العلاقـة بينهمـا هي علاقة بيـن بنيتَيْن هما بنيَّـة فكريـة محدَّدة وبنيَّـة اجتماعية شـاملة، وحركة الفكر في اكتشـافه للواقع ليسـت فعل إرادة ذاتيـة أو فرديـة، بيـن وعي فـردي وواقع موضوعـي، أي لا تنحصر في العلاقة النفسـية، ولكنها ليسـت علاقة مباشـرة يحدِّدهـا الوعي الفردي بل هي علاقة غير مباشـرة تتم في إطار البنيَّـة الأيديولوجية الخاصـة بالبنيَّة الاجتماعية على أسـاس أن تحديد البنيَّة الفكرية لا يحصل إلّا في إطار البنيَّة الاجتماعية الشاملة، وأن البنيَّة الفكرية لهـا طابع اجتماعـي تاريخي ناتج من وجودهـا الضروري داخـل البنيَّـة الأيديولوجية لا مـن علاقتهـا المباشـرة بالواقـع الاجتماعي؛ ويكمـل مهدي عامل تحديـده المتعلق بظهور التناقضـات الطبقيـة في البنيَّـة الاجتماعيـة فإنهـا تظهـر في البنيَّـة الأيديولوجية معكوسـة بمعنـى أنهـا تخفـي حقيقتها الطبقيـة فتظهر وكأنهـا تناقضـات بيـن أفـكار مجـردة ناتجـة مـن ذرات فردية مبعثـرة. وهذا مـثلاً ما حاوله هنتنغتـون في طرحه لصراع الحضارات. وبالتالي فـإن "العلاقـة بين الفكـر والواقع ليسـت إذن علاقة **بسـيطة**، بـل هي علاقة **معقـدة** يتحدد فيهـا الفكر، ليس بالواقع مباشـرة، بـل بالبنية الفكريـة التـي تحددهـا البنيـة الاجتماعيـة الشـاملة لتحديدها للبنية الايديولوجية الخاصة بهـا. إن تعقـد العلاقـة هـذه هو الـذي يخضع فعـل الفكر في الواقع لشـروط محـددة تجعله ممكناً. والشـرط الأساسـي لامـكان هذا الفعل أن يكـون **تفـاعلاً**. معنى هـذا أن الفكر ليس له أثـر في الواقع الاجتماعـي إلاّ لأن لهذا الواقع أثراً فيـه".[٨] بذلك تظهر العلاقـة الديالكتيكية للأثر المتبـادل بيـن الفكـر والواقـع بتوسـط البنيَّة

الأيديولوجية. إذن، هي حركة الفكر الديالكتيكي الموضوعية.

أمَّا أثر الفكر بالواقع، أو بحسب تعبير مهدي عامل الحركة العكسية لعلاقة التفاعل بين الفكر والواقع، فإنه ينطلق من تحديده لعلاقة فعل المستوى الأيديولوجي في الواقع، كبنيَّة، ببقية مستوياتها البنيوية وبالأخص المستوى السياسي، المستوى الرئيسي، داخل حركة تطوّر الواقع الاجتماعي التاريخية، أي معرفة علميَّة لقوانين التطور التاريخي للبنيَّة الاجتماعية المحدَّدة، فنشاط الفكر، بتحديد مهدي عامل، في إنتاج المعرفة العلميَّة بقوانين تطوّر الواقع الاجتماعي التاريخي أساسي لنجاح الممارسة السياسية لتحويل الواقع تحويلاً ثورياً، ويضاعف مهدي عامل تحديده بقوله ولكن أثر الفكر في الواقع لا ينحصر في هذا النشاط النظري المنتج للمعرفة، فالوجه النظري في الفكر يبقى تأملياً إنْ لم يتجسد في نضال ثوري هو في النهاية مقياس لصحته، كما أن القاعدة النظرية لهذا النضال هي مقياس لثوريته. هنا يكمن معنى العلاقة الديالكتيكية في جملة لينين الشهيرة "لا نظرية ثورية من دون ممارسة سياسية ثورية"، ليصل مهدي عامل في تحديده للحركة العكسية لعلاقة التفاعل بين الفكر والواقع إلى أنه "لا يصير الفكر قوة فاعلة في التاريخ إلّا بصيرورته قوة مادية، ولا يكون ذلك إلا حين يتجسد في النضال العملي للجماهير، أي في ممارستها السياسية. والوجود المادي للفكر هو في هذه الممارسة السياسية".[٩]

ربطَ ماركس وانجلز بين الوعي والوجود (الواقع) والبراكسيس في عمليَّة ديالكتيكية واحدة، الانطلاق فيها "يتم من البشر في فعاليتهم الواقعية، وأن تصور الانعكاسات والأضداد الإيديولوجية لهذا التطور الحياتي يتم انطلاقاً من تطورهم الحياتي الواقعي أيضاً"[١٠] فوجود البشر الاجتماعي هو الذي يحدِّد وعيهم الاجتماعي وليس العكس. هذا الوجود الاجتماعي للبشر هو موقعهم الطبقي في البنيَّة الاجتماعية، الذي على أساسه يخاض الصراع الطبقي بين طبقتَيْن على طرفَي نقيض الطبقة البرجوازية المسيطرة، والطبقة العاملة التي تخوض ممارستها[*] النضالية، البراكسيس، من أجل التغيير الجذري والانتقال من نمط إنتاج رأسمالي يكرّس الاستغلال الطبقي إلى نمط إنتاج نقيض له.

انطلاقاً من تحديد مفهوم الدولة ودورها في تأبيد الاستغلال الطبقي وعلاقة الفكر بالواقع بتوسط المستوى الأيديولوجي الذي يعكس تناقضات البنيَّة الاجتماعية وطبيعة الأيديولوجية المسيطرة عليها والموقف منها ودور البراكسيس، تسعى الفلسفة المثالية، بمختلف مذاهبها واتجاهاتها، إلى طمسها تحت مسمَّى الحياد الأكاديمي، أو اللا أيديولوجيا لحجب موقعها الطبقي في الواقع الاجتماعي ودورها في تأبيده. بعمليَّة الطمس تلك تصبح الفلسفة إحدى أدوات السلطة السياسية المسيطرة (الدولة) المستخدمة ضد فلسفة التغيير الاجتماعي الثوري. لذلك فإن الصراع بين الآراء يُمثِّل عمليَّة ذات خلفيات فلسفية تعكس الموقع الطبقي بين أيديولوجيتَيْن على طرفي نقيض أيديولوجية الطبقة البرجوازية المسيطرة، وأيديولوجية الطبقة العاملة، الماركسية – اللينينية، أي أن

لمتابعة القراءة اضغط هنا

الإفتتاحية
نحو المزيد من الوحدة الطلابية
عـــزيزي القاريء
لامور تتعلق بامتحانات جامعة الكويت ، تجمد نشاط مجلة الاتحاد لشهر يونيو ٠
وخلال هذا الشهر واغسطس الشهر القـادم يصدر هذا العدد الذي بين يديك عدد مزدوج ٠ حاولنا جاهدين ان نضع آخر نشاطات الحركـة الطلابية الكويتية في وجه الصورة امامك ٠
ان العمل الجاد الطموح في هذا البلدلشيءليس بالامر الهين، ويحتاج الىجهودمضنيةوتضحيات٠ ولكن في الجانب الاخر ان اعمـــال التخـــريب والتشويه سهلة وبسيطة ولكن لها ردود فعل في وسط حركتنا الطلابية الكويتية ٠
الاتحاد
حق طبيعي لايجوز اجهاضه
فلنقف صفاً واحداً دفاعاً عن
حريتنا والديمقراطية بالجامعة
واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا
بيد واحدة نستطيع اسقاط

وقائع تأسيس الحركة الطلابية الكويتية قبل ستين عاماً

ضمن حالة النهوض العامة، التي شهدتها الحركة الوطنية الديمقراطية الكويتية في النصف الأول من ستينات القرن العشرين، وامتداداً للمسار التاريخي الممتد منذ الخمسينات لنضال الحركة الطلابية الكويتية، تأسست في ديسمبر من العام ١٩٦٤ المنظمتان الطلابيتان الديمقراطيتان: الاتحاد الوطني لطلبة الكويت والاتحاد المحلي لطلبة الكويت "الثانويين".

حيث ضم الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الطلبة الكويتيين الجامعيين الذين يتلقون علومهم خارج الوطن وذلك قبل إنشاء جامعة الكويت، بينما ضم الاتحاد المحلي لطلبة الكويت طلبة الثانويات وما يعادلها.

الاتحاد الوطني:

في أواخر ديسمبر من العام ١٩٦٤ وبحضور ٣١ مندوباً يمثلون طلبة الكويت الجامعيين في القاهرة والاسكندرية وبيروت والمملكة المتحدة التأم المؤتمر التأسيسي الأول للاتحاد الوطني لطلبة الكويت في ثانوية الشويخ، وقد حضره ممثلون عن اتحاد الطلاب العالمي، واتحادات الطلاب في مصر وسوريا والأردن وفلسطين، ومندوب عن الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني، ومندوب عن إمامة عمان.

وانقسم المؤتمر إلى خمس لجان، هي: اللجنة السياسية، اللجنة الطلابية، لجنة العلاقات الداخلية، لجنة العلاقات الخارجية، ولجنة الدستور.

وصاغ المؤتمر دستور الاتحاد وانتخب هيئاته القيادية، وكان معظم عناصرها من شباب حركة القوميين العرب وأصدقائها مثل فيصل المسعود الفهيد، وفيصل الحجي، وخالد الوسمي، وفيصل الرضوان، وعلي البداح، وأصدر في ختام أعماله عدداً من التوصيات والقرارات، من بينها أن تكون القاهرة مركزاً للهيئة التنفيذية، وباشر من هناك أعماله، وأصدر مجلته الشهرية "الاتحاد".

وارتبط الاتحاد الوطني بصلات وثيقة مع المنظمات الطلابية العربية والعالمية، كما كان جزءاً نشيطاً من الحركة الوطنية والديمقراطية الكويتية، وله دوره البارز في العديد من الأحداث.

واستمر الاتحاد الوطني يمارس نشاطه في الخارج إلى أن تم إنشاء جامعة الكويت في العام ١٩٦٦، حيث تم نقل مقره إلى الكويت في العام ١٩٦٩.

الاتحاد المحلي:

في أعقاب المظاهرات الطلابية التي شهدتها الكويت في نوفمبر ١٩٦٢ خلال زيارة المناضلة الجزائرية جميلة بوحريد، وافق وزير التربية

والتعليم حينذاك الشيخ عبدالله الجابر الصباح على إنشاء اتحاد طلابي وذلك في اجتماع عام ضم الطلبة في قاعة مسرح ثانوية الشويخ، فتشكلت لجنة الاتحاد التأسيسية عبر انتخابات جرت في المدارس الثانوية والصناعية، ووضعت الهيئة التأسيسية قانون الاتحاد ورفعته إلى وزارة التربية والتعليم، ولكنه بقي حبيس الأدراج.

وفي النصف الثاني من ديسمبر ١٩٦٤ جرت انتخابات في كل من ثانوية الشيوخ وثانوية كيفان وثانوية الدعية والكلية الصناعية وكلية المعلمين والمعهد الديني والثانوية التجارية لانتخاب الهيئة الاتحادية للاتحاد المحلي لطلبة الكويت، التي ضمت ستين عضواً، وبدورها أقرت دستور الاتحاد وانتخبت الهيئة الإدارية المكونة من ١٢ عضواً، هم: عبدالعزيز سعود – رئيساً، عبدالعزيز الدعيج – نائباً للرئيس، نايف الأزيمع – سكرتيراً للاتحاد، عبدالعزيز الغانم – أميناً للصندوق، بدر العمر، يعقوب يوسف، أحمد الدويسان، أحمد بوحيمد، عبدالرحمن الفارس، خالد العثمان، عبدالرحمن الحمود، وبدر المديرس – أعضاء.

وحدد دستور الاتحاد المحلي لطلبة الكويتية أهدافه في "توحيد صفوف الطلبة والاستفادة من جهودهم وطاقاتهم في نشر الوعي وخدمة الطلبة، وبحث المشاكل الطلابية والعمل على حلها".

وعندما عُرِض دستور الاتحاد على وزير التربية والتعليم اعترض على حق العضوية المراقبة لتلاميذ المرحلة المتوسطة، وكذلك على شمول عضوية الاتحاد للطلبة والطالبات، وحق عضوية الطلبة غير الكويتيين.

ومع أن قيادة الاتحاد المحلي أبدت مرونة في مفاوضاتها مع وزارة التربية والتعليم واستعدادها لإعادة النظر في هذه المواد من دستور الاتحاد، إلَّا أن الوزارة استمرت تماطل في الاعتراف بالاتحاد، فأصدر الاتحاد بياناً في ٢٣ يناير من العام ١٩٦٥ أكد فيه على:

- استمرار قيام الاتحاد، والعمل المتواصل لتأكيد هذا الاستمرار وحتى يفرض الاتحاد نفسه ويؤكد وجوده.
- فتح باب الانتساب للاتحاد.
- الإبقاء على مواد دستور الاتحاد كما أقرتها هيئاته.

وأجرى الاتحاد المحلي اتصالاته بالهيئات الشعبية وحصل على تأييد اتحاد العمال وجمعية المحامين وبعض الأندية الرياضية... وقبلها كان المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني لطلبة الكويت الذي انعقد في ديسمبر ١٩٦٤ قد اتخذ توصية "بترتيب علاقة وثيقة بين الاتحادين، ومطالبة الحكومة بالاعتراف الفوري بالاتحاد المحلي لطلبة الكويت الثانويين منظمة نقابية مستقلة".

وفي يوم الأربعاء ١٠ مارس من العام ١٩٦٥ قاد الاتحاد المحلي لطلبة الكويت مظاهرات طلابية لتأييد موقف مجلس الأمة ضد مواقف حكومة ألمانيا الاتحادية الداعمة للكيان الصهيوني، إلَّا أن الصدام الذي جرى خلال تلك المظاهرة بين وزير التربية حينها خالد المسعود وبين طالبات ثانوية الخالدية سرعان ما فجّر مظاهرات جديدة للاحتجاج على تصرف الوزير، فخرجت يوم السبت ١٣ مارس مظاهرات طلابية من الكلية الصناعية

وثانويتي الشويخ والدعية وكلية المعلمين وثانويتي المرقاب للبنات والخالدية للبنات متوجهة إلى مجلس الأمة، وجرت مصادمات مع رجال قوة الطوارئ استفرت عن إصابة أربعة طلاب بينهم مبارك فلاح وصلاح البداح وستة من رجال الشرطة، وكانت مطالب المتظاهرين تتركز حول الاعتراف بالاتحاد المحلي لطلبة الكويت والتحقيق في الحوادث التي وقعت للطلبة.

واستمرت الاعتصامات الطلابية في المدارس يومي الأحد والاثنين ١٤ و١٥ مارس، وعقد مجلس الأمة جلسة طويلة نوقشت فيها الأحداث الطلابية، كما قدم الاتحاد المحلي لطلبة الكويت شكوى إلى مجلس الأمة ضد وزارة التربية لمطالبتها بالاعتراف به.

وقد انتهى الاعتصام الطلابي بعد وعود حكومية بعودة الطلبة المفصولين لمدارسهم وعدم التعرض لكرامة الطلاب، والاعتراف بالاتحاد المحلي لطلبة الكويت، فيما طلب وزير التربية مهلة أسبوعين لدراسة دستور الاتحاد.

واستمر الاتحاد المحلي لطلبة الكويت يواصل نشاطه، وعقد في أغسطس ١٩٦٥ مؤتمر الأندية الصيفية، كما أصدر خمسة أعداد من صحيفته "النشرة"، فيما قررت الحكومة التضييق على الاتحاد وأنشطته وجرى التحقيق مع الطلبة المشرفين على إصدار النشرة وبينهم طارق عبدالله فخر الدين وأحمد عبداللطيف الهلالي، كما عممت وزارة الإرشاد والأنباء رسالة على الصحف في ٩ سبتمبر ١٩٦٥ طلبت فيها عدم نشر أية أخبار أو بيانات صادرة عن الاتحاد المحلي بوصفه منظمة غير شرعية.. وجراء ذلك لم يتمكن الاتحاد المحلي من مواصلة نشاطه.

هكذا كانت بدايات الحركة الطلابية الكويتية قبل ستين عاماً على يد طلاب الكويت بقيادة القوى الوطنية الديمقراطية.

كاريكاتير العدد

بريشة الفنان البرازيلي كارلوس لاتوف

تقدُّم